

الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي بين متطلبات "الديمقراطية"
ومقتضيات الأمن القومي بعد 2011.

**Political Reforms in the Maghreb Region between the
Requirement of Democratization and the imperative of
National Security after 2011**

يسعد شريف صحراوي (*)

تاريخ الاستلام: 2021/12/03 تاريخ القبول: 2021/12/28

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف الإجراءات التي اتخذتها دول المغرب العربي بعد اندلاع الثورات التي عرفتها المنطقة العربية بعد 2011 والتي سميت بالربيع العربي، لغرض تجنب الانهيارات التي عرفتها بعض دول المشرق العربي مثل سوريا، وتدعيم الاستقرار السياسي والمؤسساتي والاجتماعي لهذه الدول. وكنتيجة لذلك بات من الضروري على جل دول المغرب العربي تعزيز عمليات الإصلاح السياسي وفق ما تقتضيه عملية الديمقراطية، مع التركيز على ضمان الأمن	Abstract: This study aims to highlight the various measures that the Maghreb states have embraced since the outbreak of the so-called "the Arab Spring Revolutions" in the Arab region in 2011 in order to enhance their internal political, social and institutional stability, and foil any potential security decline, similar to those that have taken place in countries like Syria, Libya and Yemen. Accordingly, the Maghreb states are required to bolster their reform programs in a way that maintains their national security through different constitutional reforms, democratic measures as well as further political opening.
---	--

(*)-أستاذ محاضر ب كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3،

sahraouilumiere@yahoo.fr

Keywords: Political reforms Maghreb region, Arab spring, Democratization, National security	القومي من خلال عملية الموازنة بين هذين المتغيرين، وذلك ما تطلب جملة من التعديلات الدستورية والإجراءات الأكثر ديمقراطية وحرية سياسية في تلك الدول. كلمات مفتاحية: الإصلاح السياسي، المغرب العربي، الربيع العربي، الديمقراطية، الأمن القومي.
---	--

مقدمة:

عرفت المنطقة العربية بعد 2011 موجة من الاحتجاجات العارمة والحركات القوية، المطالبة بإحداث تغييرات جذرية في أنظمة الحكم السائدة سميت بـ "الربيع العربي"، حيث كانت تونس نقطة الانطلاق لتتوسع إلى العديد من دول المنطقة العربية مشرقا (سوريا، اليمن، مصر، البحرين... إلخ)، ومغربا مثل ليبيا.

هذه الأحداث كان لها صدى في باقي الدول المغاربية بعد تونس- ليبيا، موريتانيا، الجزائر والمغرب-، والتي وجدت نفسها أمام معضلة تتجلى في ضرورة الإسراع في إحداث وتعزيز الإصلاحات الديمقراطية السائدة، مثل رفع حالة الطوارئ، وتعزيز الفصل بين السلطات، ودعم حرية التعبير وفق ما تقتضيه عملية الديمقراطية، ومن جهة أخرى ضرورة الحفاظ على الأمن القومي وكيان الدولة ومؤسساتها واستقرارها السياسي عموما، خاصة في ظل البيئة الدولية المتميزة بسعي القوى الغربية العظمى المهيمنة إلى بسط نفوذها وتقويض سيادة تلك الدول، والتدخل المباشر كما حدث في ليبيا.

اشكالية هذه الدراسة تتلخص في عملية الموازنة وضبط الأولويات بين المتغيرين: "الديمقراطية" و "الأمن القومي" التي فرضت نفسها على الدول المغاربية، فما هي الإجراءات التي انتهجتها دول المغرب العربي لتفادي وتجنب الانزلاقات والمساالك التي وقعت فيها أهم دول المشرق العربي بالأخص مصر وسوريا؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نصوغ جملة من الفرضيات:

1- الاصلاح السياسي قد يكون عملية تغيير سلمي في شكل الحكم وتحسين لأداء النظام السياسي.

2- ربما هناك علاقة ارتباطية بين عملية الديمقراطية والاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

3- هناك علاقة ارتباطية بين الأمن القومي للدول وأمنها الديمقراطي.

4- كلما توفرت الديمقراطية كلما توفر الأمن من خلال تعزيز قيمها وممارساتها.

5- ربما يكون لجوء دول المغرب العربي لتطبيق إصلاحات سياسية وإجراءات ديمقراطية بهدف الحفاظ على أمنها القومي بعد موجة الربيع العربي.

أولا. مفاهيم ومصطلحات:

قبل التطرق الى التحليل وجب علينا تحديد بعض المفاهيم والمصطلحات:

1- الاصلاح السياسي:

- تاريخيا : الاصلاح هو فكرة قديمة (اليونان ، المذاهب الاسلامية ، ميكافيلي ، المختلفة... البروتستانتية ومارتن لوثر حيث استعمل الاصلاح على نحو واسع في بداية حركة الاصلاح الديني في القرن 16 م لإنهاء نظام الاقطاع والتحرر من سيطرة الكنيسة... الأفغاني ومحمد عبده وعصر النهضة في العالم العربي والاسلامي...

- لغة: يعرف من مصدر الكلمة (صلح) وإصلاحا وصلوحا، أي الشيء الذي زال عنه الفساد، الاصلاح هو مقابل الإفساد، (هو ضد الفساد والإفساد)، وهو إزالة الضرر، باللغة الإنجليزية (reformation) reforme.... وبالفرنسية réforme بمعنى reparer أو repair أو forme again بمعنى " تشكيل من جديد " أو إعطاء الشيء صورة جديدة، لكن في اللغة العربية المعنى هو "العودة إلى الحالة الأولى الصالحة" ¹(هنا إشكال في اختلاف المعنى حسب اللغة والترجمة وهو ما ينطبق على الكثير من المصطلحات الأجنبية الوافدة على اللغة العربية).

¹ - مسلم بابا عربي، محاولة في تأصيل الاصلاح السياسي، دفاتر السياسة والقانون، عدد 06، جانفي 2012، ص 308.

- اصطلاحاً: الإصلاح السياسي، political reforme، هو عملية التحول من الانظمة الرجعية والتسلطية إلى مجتمعات أكثر انفتاحاً وديمقراطية، وعملية تعديل وتطوير قد تكون جذرية أو جزئية في شكل الحكم والعلاقات داخل دولة ما في إطار النظام القائم، وبالوسائل التي يتيحها استناداً إلى مفهوم التدرج²، عملية التحول هذه تكون في أشكال أنظمة الحكم والعلاقات الاجتماعية، ويتم من خلال تعديل الأنظمة والانتقال من حالة إلى أخرى ومن بنى تقليدية إلى بنى محدثة مواكبة للعصر.

- عرفه "صامويل هنتنغتون": "تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال، والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة الفردية والقبيلة ليصل إلى الأمة، وعقلانية البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً، واستبدال مقاييس المحاباة بمقاييس الكفاءة وتأييد التوزيع الأكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية"³.

من خلال التعاريف السابقة نرى أن الإصلاح السياسي هو تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم والعلاقات دون المساس بها، وهو خلاف الثورة، ليس إلا تحسيناً لأداء النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، فهو تغيير سلمي أو تحول في الأبنية والعمليات والأهداف التي تؤثر في توزيع ممارسة القوى الحاكمة في المجتمع، ولكنه سلمي.

- والإصلاح السياسي كمفهوم له علاقة بالكثير من المفاهيم المشتركة والقريبة منه وهي: الثورة، التغيير والتغيير، التحديث والتنمية السياسية، التحول الديمقراطي⁴ فإذا كان معنى "التغيير السياسي" political change، يشير إلى التحول في الأبنية والعمليات السياسية بما يؤثر على توزيع وممارسة القوى السياسية، وقد يأخذ هذا المفهوم شكل التكيف للنظام السياسي مع المطالب والضغوطات والتأثيرات التي تفرضها البيئة الداخلية

²- نفس المرجع، ص 310.

³- نفس المرجع، ص 309.

⁴- يمكن الرجوع لنفس مقال المؤلف "مسلم بابا عربي" السابق ذكره، ص ص 305-320.

والخارجية بطريقة متدرجة⁵. أما مصطلح "الثورة" فهي التغيير الجذري، العميق، الكلي، والعنيف. فإن "الإصلاح السياسي" يشير إلى فكرة التحديث السياسي وبناء الديمقراطية، والتغيير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسساتي، والثقافي، وتطويلا التنظيم الدستوري لسلطات الدولة وتحقيق فكرة المساءلة، وتقويم آلياتها والتركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها والتعبئة الجماهيرية واستقلالية إدارة أجهزة الدولة، وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين، وتمكينهم من نيل حقوقهم والتمتع بحرياتهم المكفولة دستوريا وقانونيا.

أخيرا، يمكن أن نضيف مجموعة من النقاط المتعلقة بموضوع الإصلاح السياسي:

- شروطه: أنه ذاتي، مستمر، متدرج، واقعي.
- العوامل المؤثرة فيه: داخلية مثل ارتفاع وعي المواطن بفضل الثورة المعلوماتية مما جعله يطالب بتحسين واقعه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. أما العوامل الخارجية: فتتمثل في الضغط الخارجي مثل تمويل عمليات الإصلاح من قبل المنظمات الدولية وما ينجر عنها من تبعية وخضوع.
- مرتكزاته: ضمان قدر من الحرية (حرية التعبير وحرية الصحافة)، السيادة الشعبية، البناء الدستوري، الفصل بين السلطات،
- آلياته: هي البرلمان، الحكومة، الرقابة القضائية ورقابة الاعلام.

2- الديمقراطية والتحول الديمقراطي

أ- مفهوم الديمقراطية: الديمقراطية أو عملية إرساء الديمقراطية، جوهرها الأساسي هو مصطلح "الديمقراطية"، democracy.

⁵- ملاحظة: هناك فرق بين التغيير والتغير السياسي، "التغيير" أو التحول change، هو عملية إرادية واعية، أما "التغير" فهو عملية لا إرادية يفرضها الواقع وهو بمثابة قانون طبيعي.

- لغة: وهو من المفاهيم الشائعة في العلوم السياسية، وهي كلمة يونانية مشكلة من مقطعين: demos و cratos ، أي "حكم الشعب"، أو "حكم الأغلبية"⁶.

- اصطلاحاً: تعرف بأنها نظام الحكم، حيث تكون السلطة العليا بيد الشعب الذي يمارس سلطاته بشكل مباشر، أو عن طريق مجموعة من الأشخاص، يتم انتخابهم لتمثيل الشعب بالاعتماد على عملية انتخاب حرة، حيث لا تقبل الديمقراطية تركيز السلطة في يد شخص واحد أو مجموعة أشخاص مثل الحكم الديكتاتوري أو الأوليغارشية (الأقلية).

يمكننا القول أنه في العصر الحالي، الديمقراطية هي أفضل أنواع الحكم في جميع المجتمعات. وهي مفهوم أوسع من الحرية، لأن موضوعها هو مجموعة الأفكار التي تتمحور حول الحرية، فما هي أركانها، وأهدافها؟⁷

- أركانها: يمكن تلخيصها في : الانتخاب، سيادة القانون، المساءلة الشفافة، اللامركزية، المجتمع المدني، الحوار أو التسامح السياسي.

- هدفها: إعداد مواطن صالح، حماية مصالحه، تحقيق المساواة، منع احتكار السلطة، استقرار الحكومات والتزامها بالمسؤولية، تنمية الوعي السياسي، تعزيز التغيير، وحماية الحريات.

ب-التحول الديمقراطي: يعد من أبرز المواضيع والمفاهيم المرتبطة كذلك بالديمقراطية والدمقرطة، ويقصد به " المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي بحيث يكون التحول عبارة عن مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية ويتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة، كما أن التحول الديمقراطي يمر بالنسق في جميع جوانبه: النخبة، الهياكل، المؤسسات والجانب الاقتصادي والثقافي المرتبطة بالعملية السياسية"⁸، كما يتم بآليات معينة يفضل السلمية منها عن اللاسلمية.

⁶- شيرين أحمد، " مفهوم الديمقراطية ومعناها"، الموقع العربي موضوع، 07 جانفي 2020، تاريخ الإطلاع على الموقع: 07 جوان 2021.

⁷- نفس المرجع،

⁸- يونس مسعودي، " التحول الديمقراطي: مقارنة مفاهيمية نظرية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مجلد عدد 01، ص ص 147-159.

هناك فرق بين مصطلحي " التحول الديمقراطي " و "الانتقال الديمقراطي"

changement- mutation

إذ أن "التحول الديمقراطي" يعد مرحلة متقدمة عن الانتقال الديمقراطي، تتميز بالصعوبة والتعقيد، هو التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، في بلد ما دون اإهمال ما سبق تحقيقه أي الاعتماد على التجارب السابقة والاستفادة منها (المغرب مثلاً)، أما "الانتقال الديمقراطي" فيعني المرور من مرحلة إلى أخرى بالاعتماد على أسلوب جديد في إدارة الشأن العام (الجزائر مثلاً)، حيث تم ضغط الشارع عن طريق الحزب الواحد لاعتماد التعددية السياسية والديمقراطية الليبرالية.⁹

ج- الأمن القومي والأمن الديمقراطي.

يحتاج الإنسان لأن يعيش في حالة من الامن والاستقرار لكي يستطيع ممارسة أنشطته بكل حرية.

- حيث يعرف الأمن القومي national security بأنه: " قدرة الدولة على تأمين استقرار أساس قوتها الداخلية والخارجية والعسكرية والاقتصادية في مختلف مناحي الحياة لمواجهة الأخطار التي تهددها من الداخل ومن الخارج في حالة الحرب والسلم على حد سواء"

¹⁰

- ومن حيث الأسس والأبعاد فإن هذا المصطلح يعتمد على ثلاثة أمور فرعية وهي :

- مفهوم التحديات - مفهوم المخاطر - مفهوم التهديدات.

- كما أن أبعده هي: - البعد الاجتماعي - البعد العسكري - البعد الاقتصادي

⁹- محمد الداسر التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، الموقع، <https://mabdae.info/>، 07-2017 ، تاريخ

الاطلاع 06 جوان 2021

¹⁰- مجد خضر، "تعريف الأمن القومي"، الموقع العربي: موضوع، 10 ماي 2017، تاريخ الاطلاع على الموقع: 07

جوان 2021.

وبالنسبة لمستوياته فهي ثلاث: - داخلي - إقليمي - ودولي¹¹.

-أما بالنسبة للأمن الديمقراطي: فلقد انتاب موجة الربيع العربي تعثرا، فلا عرف من أطلقوه كيف يبنون الديمقراطية، ولا استطاع من أفسدوه أن يستردوا عافية السلطوية، لقد نتج عن هذا الربيع أوضاع مختلفة: عنف وإرهاب وحروب أهلية وصراعات طائفية وضغوط اقتصادية واجتماعية وأوضاع متفككة، وما بين الحاجة إلى الأوتوقراطية والديمقراطية، أو النظام والحرية ظهر مصطلح مناسب للأوضاع العربية، يحاول استعادة النظام دون أن يغفل الأمل في الحرية وهو "الأمن الديمقراطي"، وهو تعبير وافد ظهر في القاهرة في سنة 2017م، في مؤتمر نظمه مركز دراسات السلام والتحول الديمقراطي التابع لمكتبة الأسكندرية بعنوان "الأمن الديمقراطي في عصر التطرف"¹².

يعتبر الفيلسوف " إيمانويل كانت" منذ القرن 18 م بأن الديمقراطية هي شرط ضروري للأمن، فظهرت نظرية " السلام الديمقراطي"¹³، لكن في الممارسة واقعا فإن نظم الحكم السلطوية ترفض فكرة الديمقراطية اعتبارا أنها تهدد الأمن، هذا الأخير لا يتحقق إلا بتكميم الحرية.

هذا المفهوم أيضا تبناه بعض الدول لمكافحة الإرهاب ومافيا المخدرات بتطوير قدرات الدولة على المراقبة والتحكم والتواجد والانتشار لقوانين الدولة بين الناس، للحد من انتشار العنف، انتقدت هذه الحالة كون أنها تحقق الكثير من الأمن والقليل من الديمقراطية، فتلك الدول نجحت في خفض معدلات العنف والإرهاب إلا أنها قمعت المعارضين، وانتهكت حقوق الانسان لأن تركيزها على الأمن لم يتناسب مع قمعها الديمقراطية، ثم جاءت " قمة فيينا 1993" توصي بتبني " الأمن الديمقراطي" في كل دول أوربا لأن الديمقراطية هي الوسيلة لتحقيق الأمن بمعناه الواسع، وذلك بإيمانها وقبولها بالتنوع والاختلاف في الرأي والحد من استخدام القوة.

¹¹- نفس المرجع.

¹²- ابراهيم عرفات، الأمن الديمقراطي، المصطلحات الهاربة والمصطلحات المتسربة، الوطن، 30 جانفي 2017، تاريخ الاطلاع: 09 جوان 2021.

¹³- نفس المرجع.

أما تعريف الأمن الديمقراطي في القاهرة، فهو الذي " يعطي الأولوية للدولة في القيام بكل ما يتطلبه الحفاظ على وحدة أراضيها والتصدي بقوة للفكر المتطرف والإرهاب، وإرساء تقاليد الحوار الفكري وتعزيز القيم والممارسة الديمقراطية"¹⁴.

ثانيا، الاصلاح السياسي في الدول المغاربية.

1 - من الناحية التاريخية، قبل 2011:

ابتداء من منتصف الثمانينات بدأت كل الدول العربية وخصوصا المغاربية تتأقلم تدريجيا مع التطورات العالمية، فما هي أهم العوامل وما هي الانجازات وما هي العراقيل وهل نجحت فعلا دول المغرب العربي في اصلاحاتها الديمقراطية.

العوامل الداخلية:¹⁵

- التركيز على بناء الدولة الوطنية القوية والفاعلة والمؤثرة في التركيبة الاجتماعية والاثنية للدول المغاربية، قصد تفكيك الهياكل التقليدية القبلية التي تتنافى وبناء الدولة الديمقراطية، حيث يصبح الولاء للدولة وليس للقبيلة، مع تكريس الوحدة الوطنية ونبذ الخلافات العرقية والصراعات الدينية والتعصب المذهبي من خلال انشاء المؤسسات والهيئات المنتخبة، ولقد تم ذلك وفق ايدولوجيات مختلفة لكل دولة:

- تونس: كانت أقرب إلى دولة عصرية على الشكل الأوروبي، حيث أن المجتمع التونسي يتميز بالعقلنة والعلمنة ووحدة التعليم، ومنظومة تربوية عصرية نخبوية، وتجنب ازدواجية التعليم، عرفت تونس انتخابات بلدية وتشريعية لإفراز مؤسسات تمثيلية حقيقية غير أنها تميزت بخاصيتين:

- وجود حزب مهيمن على الحياة السياسية والدستورية (الحزب الدستوري التونسي)

¹⁴ - نفس المرجع.

¹⁵ - محمد الداسر، مرجع سابق

- التوجه الليبرالي الذي نهجته البلاد منذ الاستقلال، حيث يمكن اعتبار العهد البورقيبي بمثابة جمهورية أولى تميزت بالاستقرار السياسي، لكن التغيير حدث في 07 نوفمبر 1986م، حين استولى " زين العابدين بن علي " على السلطة استنادا الى الفصل 50 من الدستور بناء على تقرير طبي عزل بورقيبة (حالة العجز).

-**الجزائر:** القطيعة مطلقة بين الدولة التقليدية، فالاستعمار حطم النخب القائمة وجميع الرموز والزعامات القائمة لذلك فالمبادرة أتت من القواعد الشعبية وليس من المركز ، والجزائر هي أكبر قطر تبنى الدولة المركزية، ونهج اشتراكي على الطريقة السوفييتية (حيث يتشكل البرلمان من الحزب ولا وجود لمعارضة، وبعد وفاة هواري بومدين أنتقلت الى التعددية من خلال دستور 1989م ، وفي التسعينات جرت انتخابات تعددية فاز فيها التيار الاسلامي ، ثم عرفت الاحداث إقالة أو استقالة الرئيس وحل البرلمان ثم دخول البلاد أزمة العنف والارهاب.

-**المغرب:** سعى بعد الحصول على الاستقلال الى بناء دولة مؤسسات منذ أواسط الخمسينيات بإيجاد الاطار المؤسساتي الأمثل لممارسة الديمقراطية، فسار على النهج الفرنسي باختياره لنمطين من الديمقراطية: الديمقراطية النيابية والديمقراطية شبه المباشرة عبر الاستفتاءات، فعلى المستوى القانوني صدرت من 1956م إلى 1961م مجموعة من النصوص القانونية المنظمة للانتخابات ، ثم وضع الدستور الاول ثم ظهير الحريات العامة والظهير المنظم للوظيفة العامة.

-**موريتانيا:** ميزتها وجود مجتمع قبلي وعشائري، فصائل وأعراق مشتتة، مما يصعب توزيع الأدوار وتقاسم السلطة، عرفت موريتانيا مرحلة انتقالية نحو الاستقلال سنة 1959م، ثم مرحلة المختار ولد دادة الذي جمع بين يديه كل السلطات بناء على دستور 1969م ، ثم مرحلة الانقلابات العسكرية التي أطاحت به سنة 1978م، (حيث استولى الضباط عن السلطة)، ثم حكم " معاوية ولد سيد احمد الطايح " ابتداء من 1980م والتي باشرت وضع دستور جديد، وانتخابات تعددية تشريعية، رئاسية وبلدية.

-ليبيا: ظلت ترفض التعددية، فلا وجود لانتخابات تنافسية تمثيلية، ولا وجود للمؤسسات الوسيطة أو الأحزاب، وذلك للحد من النفوذ القبلي، تم الاعتماد فقط على اللجان الشعبية والمؤتمر الشعبي العام لتحقيق الوحدة الوطنية.

العوامل الخارجية: تتلخص في المناخ الدولي والظروف العالمية، وبروز ملامح نظام عالمي جديد وانهيار الانظمة الديكتاتورية في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، دور المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ومنظمة الأمم المتحدة وحقوق الانسان والاقليات وارسال بعثات المراقبين الدولية منظمة العفو الدولية، واللجنة الدولية لحقوق الانسان في ظل الهيمنة الامريكية.

2- الاصلاح السياسي بعد 2011:

لقد أحدثت ثورات الربيع العربي بعد 2011 م في فترة قصيرة تغييرات جوهرية في المنطقة العربية عموما، ساهمت إلى حد كبير في تحريك عجلة الاصلاحات المجمدة، رغم المحاولات المختلفة لكل الدول... غياب الشروط الموضوعية لعدم نضج البيئة المغاربية، كما أن عمليات الاصلاح السياسي بوصفها آليات تغيير تستهدف إشراك أكبر قدر من المواطنين في العملية السياسية، حيث أن:

-المغرب: الديمقراطية لا تعني فقط انتخابات فالأحزاب بقيت تقليدية، مع مشكلة الفقر الشديد ونقص التنمية، اندلعت احتجاجات شعبية في 20-02-2011، شباب حركة 20 فبراير مطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، تلخصت المطالب في اقرار دستور ديمقراطي وحل الحكومة والبرلمان وتشكيل حكومة مؤقتة، وقضاء مستقل محاكمة الفساد والحد من البطالة، الاعتراف بالأمازيغية، وإقامة الملكية الدستورية والمطالبة بتحسين الوضع المعيشي والعدالة الاجتماعية¹⁶

كرد فعل شكل الملك محمد السادس " المجلس الوطني لحقوق الانسان " وهو هيئة جديدة للدفاع عن حقوق الانسان بدلا من المجلس الاستشاري لحقوق الانسان الذي شكل في 1990م ، كما شكل لجنة لتعديل الدستور في 09-03-2011 والافراج عن 190 معتقل.

¹⁶ - محمد الشيوخ، " انعكاسات الثورات العربية على الاصلاح السياسي في الوطن العربي "، ميدل ايست أونلاين، 23-01-2013، تاريخ الاطلاع على الموقع: 09-06-2021.

-الجزائر: من مشاكلها مشكلة المؤسسة العسكرية امتيازاتها ومصالحها، وعدم استقلالية القضاء، كما وقعت احتجاجات الزيت والسكر، تعديل الدستور 2016، الابقاء على قانون منع المسيرات رغم الغاء حالة الطواريء

-تونس: هيمنة الحزب الحاكم وضعف المجتمع المدني وإقصاء الحركة الاسلامية، الاعتقال والتعذيب، كانت الثورة أو أدت في تونس إلى تراجع الأداء الاقتصادي وتراكم الديون وعجز الموازنة وانتشار للبطالة، وغموض وعدم استقرار مدني كما تدخل صندوق النقد الدولي، وقدر العجز وتباطؤ الناتج المحلي في تونس وانحيار السياحة والانتاج الاقتصادي بنسبة 13 %¹⁷.

-موريتانيا: ميزة الطابع القبلي والعشائري، الولاء للقبيلة وليس للدولة، هشاشة الاحزاب السياسية والفاعلين المختلفين.

-ليبيا: حالة خاصة احتكار نخبة عسكرية (القذافي وزمرته) حيث لا مجتمع مدني ولا أحزاب سياسية ولا حقوق انسان ولا دستور.

- إذن هناك جملة من التحديات:

- عدم فرض الديمقراطية من الأعلى (الموجهة).

- إذعان الانظمة للارادة الحقيقية للشعوب.

- اصلاح الادارة كأداة لتنفيذ السياسة العام.

- تقوية سلطة واستقلالية القضاء.

- التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والتوزيع العادل للثروات.

- التكتل الاقليمي بين جميع الدول المغربية بإنشاء " الاتحاد المغربي'.

¹⁷ - الشيوخ، مرجع سابق.

ثالثا: تقييم الاصلاح السياسي في الدول المغاربية : بين متطلبات الديمقراطية ومقتضيات الأمن القومي (الأمن الديمقراطي).

1- مقتضيات الديمقراطية:

لا شك أن الديمقراطية قد أصبحت تمثل القيمة الأولى في سلم المعايير السياسية، كما تحولت إلى مطلب اجتماعي من الضروريات والحاجات الأولى، إن التغيير الديمقراطي في حقيقته هو عملية داخلية تمت في أوروبا عبر صيرورة تاريخية لمدة ثلاثة قرون ولها أسس وهي:

1-التسوية التاريخية بين العمل ورأس المال (بعد اقتصادي) بعد أزمة الثلاثينات.
2-قضية الحداثة، فالغرب لم يستورد الأفكار بل انتجها، النظام الديمقراطي بحاجة إلى ثقافة ديمقراطية (غير تقليدية)، وهي متوفرة في الدول ذات الحداثة، فما مدي جاهزية الدولة العربية لتلك العملية (إذ هي تحتاج الى وعي سياسي ومشاركة سياسية).

3-حركة الاصلاح الديني وأساسها فصل الدين عن الدولة
وبالنسبة لدول المنطقة العربية فإن ميزتها تتلخص في : العجز الاقتصادي، فشل المشروع القومي الموحد، الهزيمة مع اسرائيل ، الاستبداد السياسي واستمرار الايديولوجيا الاستبدادية، المشروع الامريكي الاوربي...إلخ.

هناك جدل حول الاصلاح السياسي و الانفتاح في الدول العربية (مدى جدواه وحدوده)، منذ تأسيس الدولة العربية ما بعد الاستقلال(ضمن حدثين مهمين وهما هزيمة 1967 واحتلال العراق 2003)، والسبب هو النظام الواحد، وهناك اعتقاد صارم بضرورة التحول الديمقراطي ضرورة حياتية وهو طوق نجاة وليس فقط أمنية للرفاهية السياسية

يسجل كذلك أن المواطن العربي عموما لا يؤمن بقيمة العملية (إذ لا يحترم رأيه)، لذلك وجدت ظاهرة العزوف ، كما أنه هناك مشكلة عدم وجود نخبة قادرة على اتخاذ التحول الديمقراطي وممارسة الضغط على النظام التسلطي.

هناك اختلاف في الرؤى والاستراتيجيات بين دول المغرب العربي، ونجاح تلك العملية يبقى مرهونا بشروط:

أولا: سن سياسة دستورية مواكبة للتفاعلات الحاصلة.

ثانيا: الحصول على الحد الأدنى من الوفاق أو الاجماع بين الفاعلين حول نوعية وأهداف الاصلاح (في ظل المنافسة).

إن الثورات العربية أو الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت عددا من البلدان العربية بعد 2011م، وسميت بالربيع العربي كانت بمثابة هزة عنيفة زعزعت كيانات الأنظمة السياسية، وعن خصائصها نقول¹⁸:

- هي ثورات غير نمطية سمتها عموما السلمية والمدنية.
- حراك اجتماعي غير ميسس وغير منظم، عفوي، تلقائي وحماسي.
- لا يحمل مشروعا سياسيا، بل مطالب سياسية.
- غياب مرجعيات قيادية.
- مبالغة في دور وسائل التواصل الاجتماعي.
- اسقاط النظام بسهولة والتعثر في بناء نظام جديد.
- ازدواجية المعايير في مواقف الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية.
- العامل الخارجي ونظرية الفوضى الخلاقة ومشاريع الولايات المتحدة الأمريكية (مشروع الشرق أوسط الكبير الرامي الى تقسيم الدول العربية الى اقلية وطوائف وإثنيات).
- فهي عموما شكلت حالة خطرة أقرب إلى الفوضى وهددت مؤسسات الدولة والمجتمع.
- أهم التعديلات الدستورية :

الجزائر: عرفت تعديل 1989 و 1996 و 2002 و 2008 و 2016 و 2020

المغرب: (عرف خمس دساتير) تعديل 1992 و 1996

تونس: (لها دستور 1959) تعديل 2002 و 2014

¹⁸ - خليدة كعسيس خلاصي، " الربيع العربي بين الثورة والفوضى "، المستقبل العربي.

موريتانيا: تعديل 1984 و تعديل 1991

- نتحدث عن الأطراف الفاعلة في عملية التحول الديمقراطي في الدول المغاربية

وعموما هي:

أ- المؤسسات: حيث نجد أن:

- المؤسسة الرئاسية في تونس - المؤسسة الملكية في المغرب - المؤسسة العسكرية والرئاسة في الجزائر

ب- المجتمع المدني: الذي يتكون من الأحزاب السياسية وال النقابات العمالية، تبني المغرب تعددية سياسية منذ الاستقلال فوجدت أحزاب الكتلة وأحزاب الوفاق (اليمنية)، في جو تنافسي وتناوب على السلطة، أما في الجزائر، فوجود حزب واحد إلى غاية 1989، وفي تونس هيمن الحزب الدستوري البورقيبي لكنه عمل على بناء ديمقراطية تحت ظل الحزب الحاكم، أما موريتانيا: فتقلد الحكم معاوية ولد سيد احمد الطايع سنة 1984 واسس الحزب الجمهوري مع تعددية (وحاز على الاغلبية)¹⁹.

وإن ما قيل عن التعددية الحزبية ينطبق تماما على التعددية النقابية لأن معظمها تابع للأحزاب.

ج- المنظمات غير الرسمية: متمثلة في الجمعيات والجماعات الضاغطة والرأي العام، حيث تمثل دورها في التأطير والتنشئة السياسية مثل جماعة العدل والاحسان في المغرب وجماعة النهضة الاسلامية في تونس

في السابق حاولت كل الدول المغاربية عصرنه الأجهزة الإدارية والقضائية، اصلاحات ادارية واقتصادية واصلاحات قضائية (ماعدا ليبيا التي كانت ترفض الديمقراطية الغربية وشريعته هي " الكتاب الأخضر")، بنفس الطريقة الفرنسية(نظام الادارة المحلية) القائم على اللامركزية وعدم التركيز، في إدارة الشأن العام²⁰.

2-تقييم المنجزات الديمقراطية:

¹⁹- كعسيس خلاصي، مرجع سابق

²⁰- كعسيس خلاصي، مرجع سابق.

لقد باشرت دول المغرب العربي عمليات الإصلاح السياسية قبل 2011 ، ولكن تلك الأحداث قد فرضت عليها توسيع العملية تجنباً لأي ارتداد أو عدوى، لقد تحققت البعض منها كوضع وتعديل الدساتير، الإصلاحات الاقتصادية، التقدم في مجال حقوق الإنسان إذ نسجل مثلاً:

المغرب: تحقق انفتاح المؤسسة الملكية (ولو بصفة مقيدة) عن المعارضة، دور البرلمان، الوزير الأول ، اللغة الأمازيغية... إلخ
الجزائر: التعددية ودستور 1989 و 1996 م وتعديلات أكبر انفتاحاً وتطوراً في سنوات 2002 و 2008 و 2016 م

تونس: تعديل دستوري، إلغاء الرئاسة مدى الحياة (بورقيبة)، غرفة ثانية للبرلمان في 2002، مجال الصحة والمرأة ومشكلة الفقر والتمهيش والأمية.

رغم الجهود التي بذلت في الدول المغاربية على الصعيد السياسي والاقتصادي وانخراط تلك الدول في هذا المجال خاصة بعد 2011، تبقى لك الجهود ضعيفة وغير كافية بسبب عدم توفر الشروط الموضوعية وعدم نضج البيئة المغاربية عموماً لتقبل الأساليب الديمقراطية، حيث عرفنا سابقاً أن الاصطلاحات السياسية والديمقراطية عملية جوهريّة تتم وفق شروط موضوعية مرتبطة بالبيئة أساساً وجاهزية المجتمعات لتقبل ذلك والتفاعل معه بهدف ترقيته والاستفادة منه.

خاتمة:

خلصت هذه الدراسة المتعلقة بالإصلاح السياسي في دول المغرب العربي بعد 2011 أي بعد أحداث الربيع العربي، التي اجتاحت المنطقة العربية إلى جملة من النتائج على المستويين النظري والتطبيقي.

فعلى المستوى النظري توصلت الدراسة إلى أن:

- أن الإصلاح السياسي هو تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم والعلاقات دون المساس بها، وهو خلاف الثورة، ليس إلا تحسيناً لأداء النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، فهو تغير سلمي أو تحول في الأبنية والعمليات والأهداف ولكنه سلمي.

- أن مفاهيم الديمقراطية والاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي هي مفاهيم متداخلة ومتقاربة ومرتبطة بعضها ببعض، سواء من حيث النشأة أو الهدف والوظيفة، كونها ترمي لإحداث التغيير والتطور والتحديث السياسي.

- هناك ارتباط بين " الأمن القومي " و " الأمن الديمقراطي "، حيث أن الديمقراطية هي شرط أساسي للأمن، فمن خلال تعزيز قيمها وممارساتها يتحقق الاستقرار والتوافق بين مكونات النظام السياسي، ويتجنب الوقوع في الفوضى والجنوح للتطرف أو العنف.

أما على المستوى التطبيقي والمتعلق بدول المغرب العربي فيمكن القول إنه على مرأى ما حدث في بعض الدول العربية بالشرق العربي مثل سوريا واليمن ومصر، بسبب موجة الاحتجاجات التي هزت تلك الانظمة وجدت دول المغرب العربي نفسها مضطرة إلى الحفاظ على استقرارها وأمنها القومي من خلال سعيها التوفيق بين إجراء اصلاحات وتعديلات سياسية وحتى اقتصادية، وسياسات اجتماعية لتلبية بعض المطالب وامتصاص الغضب دون تغييرات جذرية أو مواجهات عنيفة مع شعوبها قد تؤدي إلى الفوضى والاقتتال (باستثناء حالة ليبيا)،

تلخصت أهم تلك الإصلاحات في تعديل الدساتير ، ورفع حالة الطوارئ في بعض البلدان، وتعزيز الفصل بين السلطات، وأرساء مبدأ الحوار الشامل ودعم حرية الرأي و التعبير وحرية الإعلام والصحافة وتوسيع دائرة المشاركة السياسية وإلغاء العراقل الإدارية والحق في المعارضة السلمية، واحترام حقوق الانسان وتطلعات الشعوب وحقها في العيش الحر والكريم، ولا نغفل هنا دور الشعوب المغاربية التي فضلت الاستقرار على الافراط في المطالب الديمقراطية التي قد تؤدي إلى سقوط الانظمة او انهيار كيان الدولة و هو ما يتيح امكانية تحقيق تحول واصلاح وحرية دون الوقوع في فوضى أو عنف أو انهيار للمؤسسات.

قائمة المراجع:

- 1-مسلم بابا عربي، محاولة في تأصيل الاصلاح السياسي، دفاتر السياسة والقانون، عدد 06، جانفي 2012، ص 308.
- 2-يونس مسعودي، " التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مجلد عدد 01، ص ص 147-159.

- 3- ابراهيم عرفات، الأمن الديمقراطي، المصطلحات الهاربة والمصطلحات المتسربة، الوطن، 30 جانفي 2017، تاريخ الاطلاع: 09 جوان 2021.
- 4- خليفة كعسيس خلاصي، " الربيع العربي بين الثورة والفوضى "، المستقبل العربي.
- 5- شيرين أحمد، " مفهوم الديمقراطية ومعناها"، الموقع العربي موضوع، 07 جانفي 2020، تاريخ الإطلاع على الموقع: 07 جوان 2021.
- 6- محمد الداسر التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، الموقع، <https://mabdae.info/>، تاريخ الاطلاع 06 جوان 2021
- 7-مجد خضر، " تعريف الأمن القومي "، الموقع العربي: موضوع، 10 ماي 2017، تاريخ الاطلاع على الموقع: 07 جوان 2021.
- 8-محمد الشيوخ، " انعكاسات الثورات العربية على الاصلاح السياسي في الوطن العربي"، ميدل ايست أونلاين، 23-01-2013 ، تاريخ الاطلاع على الموقع: 09-06-2021.